

تحقیب علی مراجعة عبدالله المنیف لکتاب "لم الشهاب"

اطلعت في مجلة الدارة (العدد الأول، السنة الثالثة والثلاثون ١٤٢٨هـ) على مراجعة الدكتور عبدالله بن محمد المنیف لكتاب: "لم الشهاب في سيرة محمد بن عبدالوهاب"، وهو بتحقيق الأستاذ الدكتور عبدالله الصالح العثيمین، وصدر عن دارة الملك عبدالعزيز عام ١٤٢٦هـ، فكان لي مع مراجعة الدكتور المنیف بعض الوقفات؛ لتبیین أخطاء وقع بها في مراجعته تلك. ولكن قبل الوصول إلى ذكر تلك

الأخطاء أحب أن أسجل كلمة شكر وتقدير للقائمين على دارة الملك عبدالعزيز على أزيحتهم وسعة أفقهم في نشر التعقیب والاستدراك على إصداراتهم في مجلتهم.

أما مراجعة الدكتور المنیف لكتاب "لم الشهاب" فقد أجاد في بعض النقاط التي لها اتصال بتخصصه مثل معرفته (للكل) وهو أحد أنواع الورق الناعم والشفاف كما بين، وكذلك نقهه لترتيب قائمة المصادر والمراجع، وتصحیحه لتاريخ طباعة بعض الكتب، فله الشكر على ذلك. إلا أن المراجع قد وقع في أخطاء ما كان ينبغي أن يقع بها لو أمعن النظر في تعقیبه، وسائل أهل الاختصاص، ولم يتعجل الكتابة.

وفيما يأتي ذكر هذه الأخطاء:

- ١ - قال في ص ٢٣٧: "وقد لفت نظري أول ما اطلعت عليه تسجيل اسم المؤلف في غلاف الكتاب بعد أن كان مطبوعاً في المرتدين السابقتين تحت اسم (مؤلف مجهول)".

والجواب على ذلك أنه لا مجال للتعجب خصوصاً إذا علمنا أنه ليس لهذا الكتاب الآن إلا أصل خطى واحد في العالم^(١)، وقد دون في آخره أن كاتبه حسن بن جمال بن أحمد الريكي، وكذلك كتب اسمه على غلاف الكتاب؛ لذا لا يبعد أن يكون هو المؤلف حتى يتبيّن غير ذلك في قابل الأيام فيما لو كشف عن نسخة أخرى للمخطوط، بالإضافة إلى دلائل أخرى ذكرها المحقق، انظر: ص ٣٣، وص ٣٤ من الكتاب.

٢ - قال في الملحوظات العامة فقرة (١): "عدم محاولة المحقق البحث عن نسخة أخرى للمخطوط".

فأقول: ما الذي أدرى المراجع أن المحقق لم يبحث عن نسخة أخرى للمخطوط؟ أم هل نفهم من ملاحظته هذه أنه وقف على نسخة أخرى للمخطوط؟ فليتحف القراء والمحقق بها، وليبين الاختلافات أو الزيادات إن وجدت بينها وبين النسخة الوحيدة المعروفة التي اعتمد عليها المحققان السابقان للكتاب (أبوحاكمة/آل الشيخ).

٣ - قال في الملحوظات العامة فقرة (٢): "عدم ضبط عنوان الكتاب، حيث كان من المفترض أن يشار إلى أصح السبل لضبط الكتاب بالحركات؛ لأن في الأمر خلافاً".

فأقول: كان من المفترض أن يبين الأخ المراجع أوجه الخلاف في ضبط اسم الكتاب، ومن القائلين بذلك الاختلاف، ومن ثم يذكر القول الراجح لديه في ضبط اسم الكتاب إن كان لديه علم بذلك.

٤ - قال في الملحوظات العامة فقرة (٥): "أشغل المحقق مقدمته بكثير من النقد والنقل المكررة عن التحقيقات السابقة بهدف بيان أهمية التحقيق ودعاعيه".

والجواب على ذلك أن نقد التحقيقات السابقة لأي كتاب هو من أصول المنهج العلمي في تحقيق المخطوطات، قال بذلك وعمل به كبار

(١) محفوظ في المتحف البريطاني تحت رقم ADD. 23346/1

المحققين من العلماء في العصر الحديث^(٢)، كما أن الجهة الناشرة وهي دارة الملك عبدالعزيز مقتطعة تماماً بوجود أخطاء في التحقيق السابق، وإنما معنى تكليفها للمحقق العثيمين أن يعيد تحقيق الكتاب بعد نفاد نسخ التحقيق السابق؟ ثم إن المحقق العثيمين لم ينقد تحقيق أبي حاكمة وأل الشيخ إلا في ثلات صفحات لكل منهما، علماً أنه أتنى على التحقيقين بما يستحقان.

٥ - ذكر في الملحوظات العامة فقرة (٧) ما ملخصه: "أن المحقق لم يستفد من محاضرة الشيخ الدكتور سلطان القاسمي التي ألقاها في مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية والبحوث، حيث تعرض لذكر الريكي مؤلف كتاب لمع الشهاب".

والجواب على ذلك طالما أن المراجع ممن حضر تلك المحاضرة - كما صرّح بذلك - فلماذا لا يوقف القراء على أبرز ما جاء فيها مما يخدم به موضوع الكتاب المحقق ومؤلفه؟ أما إن كان المراجع يقصد أن الشيخ الدكتور القاسمي قد نسب المؤلف الريكي إلى بندر ريق على الساحل الإيراني، وأنه يرى أن صحة ضبط نسب المؤلف إلى (الريقي) لا إلى (الريكي)، فأقول: إن أهل تلك البلاد من العرب الذين يقطنون سواحل بلاد فارس وكذلك أهل العراق ممن يقلب حرف القاف إلى كاف، كما يقلب أهل الخليج حرف الجيم إلى الياء، وهذا كثير في اللهجات العربية، والخلاف سهل.

٦ - قال في الملحوظات العامة فقرة (٨): "عدم الترجمة للأعلام الواردة خاصة العثمانية منها، انظر ص ٥٣ هامش (٦) و (٧) وص ٥٥".

قلت: إن هذه الملاحظة فيها من عدم المصداقية والتهويل على القارئ شيء الكثير، فمن يتأمل نص عبارة المراجع، ولم يطلع على الكتاب

(٢) انظر كتاب "تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل"، للأستاذ الدكتور عبد الله عسيلان، من ص ٧٢ إلى ص ٧٥، من إصدارات مكتبة الملك فهد الوطنية.

يظن أن المحقق لم يترجم لأي علم من الأعلام الذين وردوا في ثنايا الكتاب. وهذا قولٌ منافٌ للحقيقة، وفيه غمط لجهد المحقق، والمسألة لا تundo أن المحقق لم يتوصل إلى معرفة ترجمة ثلاثة من الأعلام الذين سماهم المراجع أعلاماً عثمانية فيما بين يديه من المصادر. فهل تكرم الأستاذ المراجع بذكر ترجم هؤلاء الأعلام؛ لكي يستفيد المحقق وجمهور القراء؟

أما ما جاء في ملحوظات المراجع التفصيلية فقد وقع المراجع في خطأين كبيرين: الأول في ضبط اسم أحد الأعلام، والثاني في الأنساب، وهذا الخطأان هما:

١ - توجيهه النقد للمحقق في عدم تصحيحة في الحاشية لاسم (عرير) الذي يرد في متن الكتاب بأنه (عرعر)، وقد بنى رأيه ذلك على ما ورد في المصادر التاريخية، وعند أهل المنطقة كما يزعم، انظر ص ٢٤١.

فأقول: إن صحة اسم (عرير) هو (عرعر) كما ذكر المؤلف الريكي، والذي يظهر أنه استقى هذه المعلومة من أهل المنطقة، كما أن

المصادر التاريخية غير النجدية صحة اسم (عرير) هو (عرعر) كما ذكره الريكي الذي استقاه من أهل المنطقة | تضبط الاسم بأنه (عرعر) مثل كتاب ابن سند البصري المسمى "مطالع

السعود"^(٣) وغيره. بالإضافة إلى الوثائق المحلية التي اطلعت على بعض منها والتي لا تذكره إلا أنه (عرعر)، ومن هذه الوثائق وثيقة عليها ختم ابنه (زيد بن عرعر)^(٤). وفي اعتقادي أن الوثائق المحلية مقدمة على غيرها من المصادر لقربها الزمانى والمكاني من الأحداث والأعلام. أما أول من غير اسم (عرعر بن دجين) الأمير الحالى المعروف (ت ١١٨٨هـ) إلى (عرير) ففي ظني أنه المؤرخ حسين بن غنام الأحسائى ثم النجدى (ت ١٢٢٥هـ) في كتابه "روضة الأفكار والأفهام"،

^(٣) انظر الصفحات ٢١٦، ٢١٧، ٢٢١، ٢١٣، ٣٥٥ من مطالع السعو

^(٤) انظر الملحق رقم (١).

وتابعه على ذلك من أتى بعده من المؤرخين النجديين كابن لعبون والفاخرى وابن بشر وابن عيسى وغيرهم. ومن يتأمل الاسم (عرعر) يعلم أن تصغيره هو (عرير)، والتصغير في اللغة إما للتقليل أو للتقبیح، والأخير هو ما قصده المؤرخ ابن غنام، وذلك لمحاربة عرعر بن دجين للدعوة السلفية في نجد ودولتها السعودية.

٢ - توجيهه النقد للمحقق عندما قال في الحاشية رقم (٢) ص ٢٧٥ أن الأوغان هم الأفغان. ثم علّق المراجع في تعقيبه بما نصه: "وهذا الأمر غير صحيح، فالأوغان الذين ذكرهم المؤلف هم سكان السليمانية في شمال العراق، وهم إحدى القبائل العربية المعروفة هناك ...".

قلت: قد وقع المراجع هنا في خطأً مركب، فجزم أن الأوغان من القبائل العربية، وعدهم من سكان مدينة السليمانية في العراق. والواقع أن الأوغان ليسوا عرباً، وليسوا من سكان السليمانية العراقية، وفيما يأتي بيان الأدلة على ما ذكرت:

فالأوغان هم سكان إقليم خراسان^(٥)، وزابل اللذين يقعان الآن ضمن دولة أفغانستان، وبعض منهم في الهند، فقد ذكر ابن الأثير في أحداث سنة ٦٠٢هـ ما نصه: "وخرج عليهم (أي الوزير مؤيد الملك وزير شهاب الدين الغوري ملك غزنة وبعض خراسان وعسکره) الأمم الذين في تلك الجبال التيراهية وأوغان وغيرهم، فنالوا من أطراف العسكر"^(٦)، كما ذكر النويري^(٧) "جبال أوغان" بالقرب من مدينة غزنة التي هي قصبة إقليم زابل، كما أن في تلك البلاد مدينة يقال لها: (سليمانباد)^(٨)، وهي بالقرب من مدينة جرجان التي تقع في إقليم

(٥) قال ياقوت الحموي: خراسان بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق، وآخر حدودها مما يلي الهند . معجم البلدان ٣/٢١٨.

(٦) الكامل في التاريخ ١٠/٢١٦.

(٧) نهاية الأرب في فنون الأدب، ص ٣٩٦، موقع الوراق على الإنترنت www.alwaraq.net.

(٨) كلمة (أباد) تعني العمارة باللغة الفارسية، فسليمانباد معناها: عمارة سليمان، انظر معجم البلدان ١/٤٠.

خراسان^(٩)، والسبة إليها (سليمان باذى) التي خفت إلى (سليماني)، وهو ما دعا أولئك الأوغان ادعاء الانتساب إلى سليمان بن خالد بن الوليد^(١٠)، فتصدر بعض العلماء إلى تفنيد ذلك الزعم الباطل، ومنهم قطب الدين النهروالى (ت ٩٩٠ هـ) في كتابه المخطوط المسمى "تذكرة النهروالى"، حيث قال ما نصه: "وفي الهند طافية كبيرة يقال لهم: الأوغان، منهم شيرخان الخارج على السلطان الهمایون شاه بن بابر يزعمون أنهم من ذرية خالد بن الوليد، والله أعلم بذلك ..."^(١١)، وكذلك عبد الرحمن الأنباري (ت ١١٩٧ هـ) في كتابه "تحفة المحبين والأصحاب"، حيث قال: "بيت الأوغاني نسبة إلى الأوغان السليمانية، ويزعمون أنهم ينتسبون إلى خالد بن الوليد القرشي المخزومي رضي الله عنه، ولا أصل لذلك، وقد ذكر العلامة ابن قتيبة في معارفه أن ذريته قد انقرضت، والله أعلم".^(١٢)

كما قد ترجم بعض العلماء لبعض أعمال أولئك الأوغان، ونسبوهم إلى العجم، فأذكر منهم:

- إبراهيم بن يونس بن محمود الأوغاني العجمي سمع على السحاوي بمكة، كما ذكر السحاوي في ترجمته في كتابه "الضوء اللامع".^(١٣)

(٩) انظر معجم البلدان لياقوت الحموي .٤٢/٥ ،٤٢/٣ .

(١٠) سليمان بن خالد بن الوليد استشهد في سنة ٢١٥ هـ في فتوحات البهنسا من صعيد مصر، كما أن والده خالد بن الوليد نص علماء الأنساب المقدمون على انقطاع عقبه، مثل: المصعب الزبيري (ت ٢٣٦ هـ) والزبير بن بكار (ت ٢٥٦ هـ) وغيرهما.

(١١) "تذكرة النهروالى" كتاب مخطوط ص ٥٣ بترقيمي، وأصل هذا المخطوط بمكتبة ولی الدین المضمومة إلى مكتبة بايزيد العامة، برقم (٢٤٤٠). وعنه صورة محفوظة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. انظر عن هذا الكتاب مقدمة تحقيق الشيخ حمد الجاسر لكتاب البرق اليماني للنهروالى ص ٤، وانظر صورة صفحة المخطوط في الملحق (٢).

(١٢) كتاب "تحفة المحبين والأصحاب في معرفة ما للمدنيين من الأنساب" ، تحقيق محمد المرسوسي المطوى، ص ٧٣ .

(١٣) الضوء اللامع، ١٨٣/١ .

- إسماعيل بن عيسى بن دولت البلاكشيري المولد الحنفي نزيل الحرمين، ويعرف بالأوغانى^(١٤)، قدم من بلاده مع أبيه، وقطنا بيت المقدس، ثم مات أبوه، وعاد فقط مكة، وتوفي بها سنة ٨٩٢هـ^(١٥).
- مبارك بن إسماعيل، سماه ابن طولون أحمد بن محمد المدعى الشيخ مبارك ثم الشيخ إسماعيل الأوغانى ثم الدمشقى الحنفى، توفي بدمشق سنة ٩٣٠هـ^(١٦).

أما قول المراجع أنهم (أي الأوغان) من مدينة السليمانية التي تقع في شمال العراق فهو قول غير صحيح، فمدينة السليمانية العراقية لم تنشأ إلا في عام ١٩٩هـ، أنشأها إبراهيم باشا وسماها (السليمانية) تيمناً باسم سليمان باشا والي بغداد، كما أنه ليس من بين سكانها أو قبائلها من يقال لهم: الأوغان. راجع في ذلك كتاب محمد أمين زكي الكردي (ت ١٣٦٧هـ) المسمى (تاريخ السليمانية وأنحائها)، وقد كتبه باللغة الكردية، ونقله إلى العربية الملا جميل أحمد الروزيباني^(١٧). وفي الخلاصة أن (الخطا والفز والتيراهية والأوغان والدز والغورية) شعوب غير عربية، تسكن بلاد الأفغان وشمال الهند لا يجوز تسيبيهم في العرب حتى لا يقع المسلم في المحظور الشرعي.

وفي الختام فهذه ثمانية أخطاء وقع بها الدكتور المراجع عبدالله المنيف آمل أن يستفيد منها، وأن يتسع صدره لها، فما منا إلا راً ومردود عليه كما قال الإمام مالك رحمه الله. والله أعلم وأحكم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه أجمعين .

علي بن سالم الصيغان

(١٤) سماه عبدالعزيز بن فهد المكي (ت ٩٢٢هـ) إسماعيل العجمي أخو الخواجا إسحاق في كتابه بلوغ القرى، ٤٨٩/١.

(١٥) الضوء اللامع، ٢/٤٣.

(١٦) الكواكب السائرة للفوزي (ت ١٠٦١هـ). ٣٠٣/١.

(١٧) ص ٩٤-٩٥.

الملاحق

ملحق رقم (١)

فِرَزْ ذِكْرِ رَأْيِهِ وَالْأَنْتَرِيَّا اَصْدِرَ
فِرَزْ ذِكْرِ رَأْيِهِ وَالْأَنْتَرِيَّا اَصْدِرَ


الجُدُرُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ اللَّهُ عَزَّلَ عَنِّي دُجَانٌ بَارِجٌ مَعْذُولٌ
 فَدَوْصٌ بِبَلَادِهِ عَشْرَ مُوسَمَةٍ تَمْرَغُ مِنَ الْعَمَارِ الْمُسْكَنِ بِالْخَرْمَةِ الْكَافِرِ
 يَطْرُفُ لِلْحَقْلِ وَعَيْنٌ لِمَنْ فِي ذَلِكَ أَصْحَى نَيْمَةً كُلَّ سَنَةٍ وَطَعْنَةً فِي سَرِّ الْمُعْتَنِي كُلَّ سَنَةٍ
 وَقَرَأَةً جَزِيلًا مِنَ الْقُرْآنِ كُلَّ يَوْمٍ حَلَّ الْأَرْوَامُ وَاهْدَاهُ ثَوَابَهُ شَرِيفًا وَجَعَلَ الْوَيْ
 عَلَى ذَلِكَ وَالْمَسْتَوِيِّ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ الْمَرْجَبُ بِرَبِّ الْعَادِ رَبِّ الْمَرْجَبِ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى الصَّاحِ
 صِرْ إِلَادَهُ حَمْمٌ مِنْ لَعْنَاهُ عَلَى أَوْلَادِهِ حَمْمٌ وَقَدْ قَرَأَتْ أَحْمَدُ عَسَانَةَ فَهَا هُوَ
 مَذَلُورٌ مَمْ أَوْلَادَهُ مَنْ يَطْبُدُ بِشَرْطِ الْقَتَامِ بِمَا عَيْنَهُ الْمُوْصَيُّ فِي ذَلِكَ تَعْرِيزًا
 شَرِيعِيًّا لِعَنْتَ اللَّهِ عَلَيْهِ مَنْ غَنِرَ ذَلِكَ أَوْسَعَ فِي تَبَطِيلِهِ مِنْ بَعْدِهِ بَعْدَ
 حَاسِمَةٍ فَانِيَا اَمَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ كَنْ يَبْدُلُونَهُ اَنْ اَعْدَدَ سَمِعَ عَلِمَ جَرِيَ ذَلِكَ
 بِحَضْرَةِ عَبْدِ اللَّهِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمَامٍ وَكَفَرَ زَانِهِ مُسْتَهْدِيَا

ملحق رقم (٢)